المملكة المغربية

وزارة الصناعة، والتجارة والإستثمار و الإقتصاد الرقمي

***

الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية

مديرية سياسة المبادلات التجارية
ق.ح.ت/م.ت.و

Royaume du Maroc

Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie Numérique

***

Ministère chargé du Commerce extérieur

إعلان عمومي رقم 13/13

***

تحقيق الوقاية على واردات الأسلاك و حديد الإسمنت

التحديد النهائي لوجود تزايد مكثف للواردات، لضرر جسيم ولعلاقة سببية بينهما

قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بتاريخ 25 شتنبر 2012 بفتح تحقيق التدابير الوقائية على واردات الأسلاك وحديد الإسمنت، من اجل تحديد ما اذا تم استيراد الأسلاك وحديد الإسمنت بكميات مكثفة بشكل مطلق او مقارنة بالإنتاج الوطني بحيث يلحق هدا التزايد المكثف للواردات ضررا جسيما أو يهدد بإلحاقه بقطاع الإنتاج الوطني للأسلاك وحديد الإسمنت.

طبقا للمادة 64 من القانون رقم 15-09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية والمادة 51 من مرسومه التطبيقي، تنشر الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية من خلال هذا الإعلان النتائج النهائية للتحقيق. و يمكن الاطلاع على النسخة الغير السرية للتقرير الختامي في الموقع الإلكتروني للوزارة (www.maroc-trade.gov.ma) في الخانة المخصصة بتدابير الحماية التجارية.

1) المنتوج المعني

المنتوجات المعنية بالتحقيق هي حديد الإسمنت ذي سمك يتراوح بين 5.5 و40 ميليمتر و الأسلاك ذات سمك يتراوح بين 5.5 و 14 ميليمتر والتي تستورد تحت المصنف الجمركي للنظام المنسق المغربي: 7213.9190.00 بالنسبة للأسلاك و7214.20.90.00 و7214.99.91.00 بالنسبة لحديد الإسمنت.

2) التزايد المكثف للواردات

خلال المدة المتراوحة من يناير إلى شتنبر 2012 مقارنة بنفس المدة من سنة 2011، عرفت واردات الأسلاك تزايدا بلغت نسبته 196 بالمائة، كما ارتفعت واردات حديد الإسمنت بنسبة 117 بالمائة.

ومقارنة بالإنتاج الوطني، فقد بلغ مؤشر العلاقة بين الواردات والإنتاج الوطني من الأسلاك 164 سنة 2011 ليرتفع بشكل كبير ويصل إلى 424 خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2012. كما بلغ هذا المؤشر بالنسبة لحديد الإسمنت 220 خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2012.

واصلت واردات الأسلاك وحديد الاسمنت، التي تضاعف حجمها سنة 2012 مقارنة ب 2011، ارتفاعها سنة 2013. وبالنسبة للنصف الأول من سنة 2013، بلغت واردات الأسلاك 126503 طن، مسجلة بذلك ارتفاعا بلغت نسبته 84 بالمائة مقارنة بنفس المدة من سنة 2012. ولقد ناهزت واردات حديد الاسمنت 122047 طنا بزيادة بلغت نسبتها 232.5 بالمائة مقارنة بالنصف الأول من سنة 2012.

Royaume du Maroc

بناء عليه، تعتبر الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بأن حجم واردات الأسلاك وحديد الإسمنت قد عرف تزايدا مكثفا بموجب المادة 52 من القانون 15-09 و المادة 43 من مرسومه التطبيقي.

3) تحديد وجود ضرر جسيم

من أجل تحديد وجود ضرر جسيم الذي ألحقته الواردات المكثفة بقطاع الإنتاج الوطني، قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بدراسة كل المعطيات والبيانات المتوفرة التي تتعلق بالوضعية الحقيقية لقطاع الإنتاج الوطني. فضلا عن ذلك، قامت الوزارة بدراسة جميع النقط التي أثارتها الأطراف المعنية من خلال تعليقاتها بالنسبة للتحديد الأولي و كذا جلسة الإستماع العمومية المنعقدة بالرباط في 10 يونيو 2013 . كما قامت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية بزيارات تدقيق للمعلومات المتوفرة خلال التحقيق من طرف المنتجين المحليين والمستوردين.

بناء على الدراسة المشار اليها أعلاه، توصلت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية إلى ما يلي:

- ❖ عرفت واردات الأسلاك و حديد الإسمنت، بشكل مطلق أو مقارنة بالإنتاج الوطني، ارتفاعا مهولا وغير عادي بالمقارنة مع وتيرة نمو هذه الواردات الأعوام السابقة. و
- ❖ عانى قطاع الإنتاج الوطني من تدهور عام ملحوظ تجسد في انخفاض مؤشراتها، لاسيما الإنتاج ومستوى المبيعات والإنتاجية والحصة السوقية واستعمال القدرة الإنتاجية ومستوى التشغيل، وارتفاع المخزون وتراكم الخسائر.

من خلال ما سبق تعتبر الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية أن قطاع الإنتاج الوطني قد ألحق به ضرر جسيم طبقا لما تنص عليه المادتين 52 و 53 من القانون 15-09 و المادة 44 من مرسومه التطبيقي.

4) تحديد وجود علاقة سببية بين التزايد المكثف للواردات والضرر الجسيم

مكن فحص المعلومات الواردة في الفقرة 3 من تقديم أدلة قوية تشير إلى أن النتائج السلبية للمنتجين المحليين من حيث الإنتاج والمبيعات، و الإنتاجية واستعمال القدرة الإنتاجية والوضعية المالية والعمالة ليست بسبب عوامل أخرى، ولكن نتيجة لانخفاض المبيعات المحلية، مما أدى إلى فقدان حصتها في السوق. حينما يزداد الاستهلاك الوطني، تزداد أيضا مبيعات قطاع الإنتاج الوطني وحصته في السوق. ولكن، نظرا للمنافسة الشرسة من الواردات التي زادت بشكل ملحوظ خلال فترة التحقيق، لم يستطع قطاع الإنتاج الوطني أن يغتنم هذه الفرصة لزيادة المبيعات وبالتالي حصته السوقية.

وكذلك، لا يمكن أن يعزى الضرر الذي لحق بقطاع الإنتاج الوطني للمنافسة بين المنتجين أوإلى إزالة الرسوم الجمركية على هذه المنتجات.

وبالتالي، توصلت الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية إلى أن واردات حديد الإسمنت والأسلاك هي السبب في الضرر الذي لحق بقطاع الإنتاج الوطني.

5) شكل التدبير الوقائي النهائي المقترح

يأخذ التدبير الوقائي النهائي المقترح شكل رسم إضافي خاص بقيمة 0.55 درهم للكيلوغرام الواحد، خارج حصة 100000 طن للأسلاك وحصة من 28000 طن من حديد الإسمنت.

ووفقا لمتطلبات المعاملة الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية من أعضاء منظمة التجارة العالمية، بموجب المادة 76 من القانون 15-09، لا يطبق هذا التدبير الوقائي على واردات الأسلاك وحديد الإسمنت ذات المصدر البلدان أو المناطق الجمركية النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التالية:

جنوب أفريقيا، ألبانيا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، المملكة العربية السعودية، الأرجنتين، أرمينيا، مملكة البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، البنين، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو ، بوروندي ، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، الشيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، جمهورية كوريا، كوستاريكا، الكوديفوار، كرواتيا، كوبا، جيبوتي، دومينيكا، السلفادور، الامارات العربية المتحدة، الإكوادور، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فيجي، الغابون، غامبيا، جورجيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، وغيانا، هايتي، هندوراس، هونغ كونغ الصين، جزر سليمان، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، ليسوتو، ماكاو الصين، مدغشقر، المالاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، الموزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، البنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجمهورية الدومنيكية، جمهورية قيرغيزستان، رواندا، سانت لوسيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سريلانكا، سورينام، سوازيلند، طاجيكستان، الصين تايبيه، تنزانيا، تشاد، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الأوروغواي، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا وزيمبابوي.

6) مدة تطبيق التدبير الوقائي:

يتم تطبيق التدبير الوقائي لمدة أربع سنوات مع زيادة حصة سنوية تصل إلى 5 بالمائة.

7) الأسباب المعللة لإتخاذ التدبير الوقائي النهائي:

تبعا للنتائج النهائية أعلاه، تبين، نتيجة للتطور غير المرتقب للظروف، أنه تم استيراد الأسلاك وحديد الإسمنت بكميات مكثفة بشكل مطلق أو مقارنة بالإنتاج الوطني، بحيث ألحق هذا التزايد المكثف ضررا جسيما بقطاع الإنتاج الوطني. وقد واصلت هذه الواردات زيادتها خلال عام 2013 مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة بقطاع الإنتاج الوطني تسبب لها في ضرر جسيم.

وبالتالي، تخلص الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية أنه تم استيفاء شروط تطبيق تدبير وقائي نهائي.